

## جدول المحتويات

١	المقدمة.....
٢	المبحث الأول.....
٢	مفهوم الأنفاق العام وتطوره.....
١١	المبحث الثاني.....
١١	عجز الموازنة اشكاله واسبابه.....
٢٠	المبحث الثالث.....
٢٠	العلاقة بين النفقات العامة و عجز الموازنة العامة.....
٢٩	الخاتمة.....
٣٠	المصادر والمراجع.....

## المقدمة

إن الانفاق الحكومي له أهمية كبيرة في علم المالية العامة فهي وسيلة لإشباع الحاجات العامة المتزايدة والمتجددة عبر الزمن وهي إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق التوازن الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية ومنها الاستقرار الاقتصادي إذ تقوم الحكومات بنشاطات اقتصادية متعددة ومتنوعة وفقاً لتطور فلسفتها الاقتصادية والاجتماعية ودرجة التطور والتقدم التي وصل إليها المجتمع، حيث يعبر عجز الموازنة العامة عن الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة. وقد أصبح هذا المفهوم ظاهرة اقتصادية مزمنة مازالت تعاني منها معظم دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية، وقد استخدمت مقاييس مختلفة لقياس هذا العجز وقد كان لكل منها أسس معينة استند إليها لتوضيح مفهوم عجز الموازنة.

إن عجز الموازنة ظاهرة يمكن ملاحظتها حتى في الدول المتقدمة بعض من هذه الدول تجاوزت فيها نسبة العجز النسبة المقبولة قياساً بالنتائج المحلي الإجمالي وتطورت هذه النسبة عبر الزمن فإذا أدى عجز الموازنة إلى نمو في الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة أكبر من نمو العجز فهذا يعني أن الزيادة في النفقات العامة أدت إلى تطور الاقتصاد، فتصبح ظاهرة عجز الموازنة العامة ظاهرة مقبولة تنشط الاقتصاد .

لا يؤدي غالباً عجز الموازنة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة كبيرة فتتولد عجوزات تراكمية ترهق كاهل الاقتصاد، فتكون المعالجة عن طريق تقليص الإنفاق العام للدولة مما يجعل الدولة تخل بكثير من واجباتها تجاه المواطنين ومن ثم يخلق آثاراً سلبية سياسية واجتماعية فضلاً عن الآثار الاقتصادية كذلك من الممكن أن نعد عجز الموازنة من الوسائل التي تساعد الدولة على تقويم أوضاع سياساتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

## المبحث الأول

### مفهوم الأنفاق العام وتطوره

لما كانت الحكومة تقوم بدور اقتصادي حسب فلسفتها الاقتصادية فإن عليها أن تقوم بانتهاج الأسلوب الملائم الذي تستطيع من خلاله أن تخصص الموارد الاقتصادية لإشباع الحاجات العامة ويتم ذلك عن طريق النفقات العامة، كون الانفاق الحكومي يلعب دوراً كبيراً في التغييرات التي تحدث في البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومؤثراً فيها ولا سيما ان الإيرادات النفطية تشكل المصدر الرئيس للإنفاق الحكومي في العراق فضلاً عن تمويل بنود الانفاق المختلفة .

فالأنفاق الحكومي اهم ادوات السياسة المالية ، وكما يعد احد جوانب الموازنة العامة للدولة التي تتضمن جانبي الإيراد العام والانفاق العام ويمثل جانباً مهماً من الانفاق القومي الذي يزداد مع تزايد دور الدولة وزيادة تدخلها في شؤون المجتمع المختلفة وتمارس دوراً مهماً في التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي . ويعرف **الأنفاق العام** \* بأنه ((مبلغ نقدي تقوم بأنفاقه سلطة عامة، بقصد إشباع حاجة عامة ))<sup>(١)</sup> .

أو هو (مبلغ من المال تنفقه الدولة أو شخص معنوي عام بقصد تحقيق منفعة عامة)<sup>(٢)</sup> .

او هو ما تصرفه الحكومة من معونات مضافاً لها قيمة الإنفاق على البنية التحتية، وما يصرف لدعم المناخ الاستثماري العام . فكل ما تدفعه الحكومة للقيام بعمل

---

• هناك العديد والكثير من التعاريف للنفقات العامة للمزيد من الاطلاع ينظر :

أ- د. فاضل شاكر الواسطي، اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٧٣ ، ص ٢٥-٣٠ .

ب- المالية العامة ، د. رفعت المحجوب ، الكتاب الأول ، سنة ١٩٧١ ، ص ٣٨-٤٢ .

١- د. صلاح نجيب العمر ، اقتصاديات المالية العامة ، مطبعة العاني بغداد : ١٩٨١ (ص ١٣٦) .

٢- د. احمد زهير شامية ود. خالد الخطيب ((المالية العامة) عمان : ١٩٩١ (ص ٤٣) .

مجاني للشعب يعتبر إنفاق حكومي. يمكن تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق رسوم سك العملات، الضرائب، أو الاقتراض الحكومي.

ومن التعاريف الواردة في أعلاه يتضح أن للنفقة ثلاثة أركان رئيسة هي<sup>(١)</sup> :

١- مبلغ من المال أو كم قابل للتقويم .

يفهم من ذلك بأن الجزء الأعظم من الأنفاق الحكومي يتم بصورة نقدية والأخرى عينية إلا أنه من اليسير تقويمه نقداً وإضافة مجموعته إلى مجموع النفقات النقدية وهذا ما دفع إلى عد النفقة الحكومية كمأ قابلاً للتقويم النقدي وعدم اقتصره على ضرورة أن تكون النفقة الحكومية مبلغاً نقدياً يخرج من الذمة المالية للدولة .

٢- خروج المال من خزانة الدولة وان القائمين بالأنفاق من أشخاص القانون وهذا يعني أن القائمين بالأنفاق هم جهات رسمية أي أن يكون الأمر بالأنفاق شخص معنوي مهم ، ومن جانب آخر فإن هذا الأنفاق لا يعد أنفاقاً عاماً مالم يدخل في سجلات الدولة .

٣- هدف الأنفاق إشباع حاجة عامة :

يتضح من خلال التعاريف بأن الأنفاق لا يعد أنفاقاً عاماً على الرغم من كونه يصدر من شخص معنوي عام ، مالم يوجه لإشباع حاجة عامة للمجتمع .

أن توفر هذه الأركان الثلاثة وتلازمها هو الذي يجعل من الأنفاق أنفاقاً عاماً يهدف إلى إشباع الحاجات العامة.

كما توجد ثلاث قواعد تحكم الانفاق الحكومي وهي : المنفعة والاقتصاد ، والترخيص :

---

<sup>١</sup> أكرام عبد العزيز عبد الوهاب (دور السياسة المالية في معالجة المديونية الخارجية) رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد سنة ١٩٩٦ ، (ص ١٦ - ١٧) .

● قاعدة المنفعة :-

ان الانفاق الحكومي ينبغي ان يهدف اساسا" الى تحقيق اقصى منفعة اجتماعية ممكنة ، لذا لايجوز للدولة ان تنفق في الامور التي لايرجى منها نفعاً" ، كما ولا تقتصر فكرة المنفعة المتأتية من انفاق الدولة على الانتاجية الحدية والدخل العائد منها ، بل تشمل كل ما يمكن ان تدره الاموال المنفقة على العاطلين عن العمل في صورة اعانات من منافع ، كذلك الحال بالنسبة للاموال المنفقة على زيادة وتحسين نوعية الانتاج<sup>١</sup> .

ويتحقق مبدأ المنفعة العامة اذا توجه الانفاق نحو اشباع الحاجات العامة ، اذ تكتسب الحاجات العامة عموميتها اذا كان اشباعها يحقق منفعة جماعية ، وتؤدي هذه القاعدة بالدولة الى المفاضلة بين المشروعات التي يحتاجها المجتمع على اساس ماتحققه من منفعة جماعية ، وتقرر الانفاق في ضوء ذلك ، كما ان على الدولة ان توازن بين المنافع ، فلا يقتصر انفاقها على اشباع حاجة عامة واحدة وتهمل الحاجات الاخرى ، وانما عليها ان توازن بين مختلف الحاجات لتتمكن ان تحقق اقصى منفعة اجتماعية ممكنة ، اضافة الى ذلك عليها ان تراعي توزيع النفقات حسب حاجات النواحي والاقاليم المختلفة ، وكذلك لمختلف الطبقات الاجتماعية . ومن اولى واجبات المخطط هي الموازنة بين وجوه الانفاق المختلفة ، حيث يقرر في ضوء اهداف الخطة الموازنة بين وجوه الانفاق المختلفة ، واي المشروعات واجبة التنفيذ اولاً" ، فيوازن بين كلفة المشروعات ، والمدة التي يستغرقها التنفيذ ، وعدد وكفاءة جهاز التشغيل من عمال وغيرهم ، والعائد من المشروع والنتائج التي تسحب اثارها على مستوى النشاط الاقتصادي<sup>٢</sup> .

<sup>١</sup> د. زين العابدين ناصر ، موجز في مبادئ علم المالية العامة المطبعة العربية الحديثة ، ١٩٧٤ ، ص٧٦

<sup>٢</sup> د. طاهر موسى عبد ، د. زهير جواد القتال اقتصاديات المالية العامة مطبعة جامعة بغداد ١٩٨٥ ، ص٦٠

● قاعدة الاقتصاد :-

وتتضمن تجنب التبذير في النفقات العامة ، لان مبرر النفقة هو بما تحققه من منفعة اجتماعية ، ولا تقوم المنفعة عن طريق انفاق تبذيري ، كزيادة عدد الموظفين بشكل يفوق الحاجة لهم او اجراء تنقلات غير ضرورية بينهم لغير دافع المصلحة العامة ، والانفاق الزائد على المظاهر في الدوائر الحكومية . ويحتاج تجنب التبذير في الانفاق العام الى تعاون وتضافر جهود مختلفة ورقابة الراي العام للكشف عن ذلك الى جانب الرقابة الادارية والبرلمانية . على ان ذلك لايعني التقدير ، لان التقدير في الانفاق العام الذي يؤدي الى تحقيق منفعة اجتماعية كبيرة غير صحيح ، بينما الاقتصاد يعني انفاق المبالغ اللازمة على العناصر الاساسية والجوهرية في الموضوع ، فالانفاق على مشروع اقتصادي ضروري يجب تقديم ما يلزمه من اموال ، لكن الكماليات والزخارف داخله ليست ضرورية وبالتالي يمكن تجنبها<sup>1</sup>

● قاعدة الترخيص :-

تعني ان النفقة تصرف من قبل هيئة عامة بأموال عامة ، ولهذا ينبغي ان تحصل هذه الهيئة العامة على اذن من السلطة المختصة ، ذلك لان الانفاق على اشباع الحاجة العامة التي تحقق المنفعة لا يتم الا بقانون . ولا يهم بعد ذلك ان تقوم السلطة المختصة بتقرير النفقات العامة هي او البرلمان في النطاق المركزي ، او الهيئات العامة فيما يخص اختصاصها الزمني والمكاني كما ان ما يميز النفقة العامة عن النفقة الخاصة هي قاعدة الترخيص ، لانها اما ان تخضع للبرلمان في النطاق المركزي ، واما لاذن

---

<sup>1</sup> د. محمد وديع بدوي ، دراسات في المالية العامة دار المعارف بمصر ١٩٦٦ ، ص ٧٣

الهيئات المحلية المختصة اذا دخلت ضمن اختصاصها ولا تخضع النفقات الخاصة لمثل هذه الاجراءات<sup>١</sup>.

### ثانياً : تقسيم النفقات العامة

إن دراسة تقسيم النفقات العامة يعني دراسة هذه النفقات من حيث تركيبها ومضمونها وطبيعتها ، وقد رأينا التطور الكبير الذي أصاب النفقات العامة من المفاهيم الحديثة ، ومن الطبيعي أن يزداد تنوع النفقات العامة بازدياد مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية (٢).

وقد أسهب خبراء المالية العامة في وضع تقسيمات مختلفة للنفقات الحكومية تركز هذه التقسيمات على معايير اقتصادية واجتماعية معينة تعبر كل منها عن وجهة نظر معينة تفضل تقسيم معين دون آخر (٣). أن النفقات العامة مجموعة غير متجانسة وتختلف فيما بينها سواء أكانت من حيث طبيعتها أم من حيث آثارها الاقتصادية والاجتماعية ، لذلك لا يمكن إيجاد تقسيم واحد للنفقات العامة ويكون جامعاً مانعاً يتضمن كافة أوجه نشاط الدولة جملة ويبين أثره في الاقتصاد القومي ، لذلك تم تقسيم النفقات العامة على وفق علاقة النفقات العامة بالثروة القومية ، بمعنى الاعتماد على مدى مساهمة النفقات العامة في تكوين رؤوس الأموال المادية للمجتمع واستناداً إلى ذلك تقسم النفقات العامة كآلاتي :

---

<sup>١</sup> أ. هشام محمد صفوت العمري اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية الجزء الاول الطبعة الثانية مطبوعة التعليم العالي بغداد ١٩٨٦

<sup>٢</sup> - د.صلاح نجيب العمر ، مصدر سبق ذكره ، ص 167 .

<sup>٣</sup> - عادل احمد حشيش ، أساسيات المالية العامة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية - مصر : 1996

، ص 67.

## ١- النفقات الحكومية الاستهلاكية :-

وتتمثل بالنفقات التي تمكن الحكومة من تسيير إدارتها للمرافق العامة وتشمل نفقات الحكومة على السلع والخدمات المخصصة الاستهلاكية وتكون على نوعين هما (١) :-

- **الأولى** : وتتمثل بالنفقات على ما تقدمه الدولة من خدمات عامة وما تستلزمه من سلع مرتبطة بهذه الخدمات التي تقدمها الدولة ، وتشمل هذه النفقات الرواتب والأجور التي تدفعها الدولة للعاملين لديها ومشتريات الحكومة من السلع والخدمات فضلاً عن مشتريات الحكومة للأغراض العسكرية ( باستثناء إنشاء المباني الخاصة بإسكان القوات المسلحة والمصروفات الاستثمارية المدنية لأنها تدخل في تكوين ( راس المال ) .

- **أما الثانية** فتشمل النفقات التحويلية والتي تتضمن الإعانات والمساعدات الاجتماعية والاقتصادية التي تقدمها الدولة للأفراد والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية .

إن الدولة تسعى من خلال نفقاتها الاستهلاكية إلى تحقيق أقصى منفعة للمجتمع من أجل رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لعموم المجتمع وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية للدولة مستهدفة زيادة دخلها القومي كما ينبغي أن نبين أن الأنفاق الحكومي يعد مصدراً من مصادر التضخم عندما يكون أكثره موجهاً لأغراض استهلاكية تؤدي إلى زيادة حجم السيولة النقدية المتداولة في السوق النقدية والسلعية دون أن يقابلها أي زيادة موازية له في الإنتاج (٢) .

<sup>١</sup> - عبد الحسين زيني ، الحسابات القومية ، مطبعة جامعة بغداد ، 1985 ، ص 212 .

<sup>٢</sup> - محمد عبد العزيز عجمية ومصطفى رشدي شيحة ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، الدار الجامعية بيروت : ١٩٨٢ ، ص ٢٧٥ .



## ٢- النفقات الحكومية الاستثمارية :-

إن هذا النوع من النفقات يتمثل بنفقات الحكومة التي تسعى من خلالها إلى الحصول على وسائل الإنتاج اللازمة لزيادة كمية الإنتاج القومي وبقية السلع والخدمات وإن أهمية هذا النوع من النفقات كونها تؤدي إلى تكوين رأسمال ثابت بمعنى آخر أن توفير وسائل الإنتاج يساهم في دعم البنيان الاقتصادي وتسارع معدلات النمو وزيادة الإنتاج والدخل القومي .

كما أن أهمية هذا النوع من النفقات تظهر في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية إذ أنه يمثل الدفعة القوية اللازمة للنشاط الاقتصادي وتحفيزه على إقامة مشاريع مكملة راسياً وأفقياً وهذا لا يستطيع القطاع الخاص القيام به وإنما تقوم الدولة به ومن خلال نفقاتها العامة الاستثمارية (١).

ويمكن تقسيم الأنفاق الاستثماري على نوعين هما (٢) :-

- الأول ويشمل النفقات الاستثمارية المباشرة ويتمثل في إقامة المشاريع الصناعية والزراعية... الخ والتي يترتب عليها إنتاج سلع وخدمات تؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي ، زيادة تخفف من الضغوط التضخمية وتحسن الميزان التجاري في ميزان المدفوعات وتؤدي إلى زيادة حجم العرض الكلي ومن ثم زيادة الصادرات ،

- أما النوع الثاني من النفقات فهي الاستثمارية غير المباشرة التي تخصص لإقامة البنى الارتكازية اللازمة لتحفيز النشاط الاقتصادي

---

<sup>١</sup> - شاكر محمد شهاب ، أثار النفقات العامة في التنمية الاقتصادية في العراق بعد سنة ١٩٦٨ ، رسالة

دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٩ ، ص ٣٣ .

<sup>٢</sup> - عادل فليح العلي وطلال محمد كداوي ، اقتصاديات المالية العامة ، الكتاب الأول ، مطبعة التعليم العالي

، الموصل : ١٩٨٨ ، ص ٨٤ .

وتؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحتاج الحكومة لأقامتها إلى مدة زمنية طويلة لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها .

ويمثل الاستثمار وسيلة مهمة وفاعلة من تغير بنية الاقتصاد القومي وتحفيزه على النمو والتطور والتقدم كونه يمثل أما إضافة جديدة للطاقة الإنتاجية القائمة أو تعويض عن طاقة إنتاجية اندثرت بفعل الاستخدام لها .  
وجاء تقسيم النفقات العامة إلى هذين النوعين كونه يعد وسيلة من وسائل الدولة بالتدخل في النشاط الاقتصادي والتأثير فيه وتوجيهه نحو النمو والتقدم .

#### رابعاً : تمويل الإنفاق الحكومي

إن عملية التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق وفقاً للأهداف المرسومة لها ما لم يكن هناك تمويل رأسمالي يمثل الإضافة الفعلية للطاقة الإنتاجية في الاقتصاد القومي وهو ما يسمى بالاستثمار الحقيقي ، لذا فإن تمويل هذا الاستثمار يعتمد بالأساس على حجم الفائض الاقتصادي المتحقق والذي يقطنع من الناتج المحلي الاجمالي السنوي ، ويطلق عليه بالادخار الكلي ، وان هذا الادخار يتحول إلى استثمار في الدورة الجديدة للإنتاج داخل الاقتصاد القومي .

لذا فان التمويل أي توفير الموارد المالية اللازمة لدفع الإنتاج نحو النمو بمعدلات أعلى وأسرع من المعدلات الطبيعية تعد من أهم أدوات السياسة المالية ، وان أهمية هذا التمويل ترتبط بتكوين الطاقة الإنتاجية ومن توليد الزيادة المتوخاة من الناتج القومي بوصفه هدفاً أساسياً للتنمية المنشودة أي أن حجم الاستثمار القومي هو الذي يحدد الموارد التمويلية اللازمة ، وعليه فان مقدار الاستثمار الحكومي الذي يقرر القيام به هو الذي يحدد المقدار اللازم من الموارد التمويلية ، يعني ذلك أن صافي الأنفاق الاستثماري الذي يقرر للمدة المقبلة يتوقف على عاملين ( ١ ) :-

---

<sup>١</sup> - محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، محاضرات في التنمية والتخطيط ، دار النهضة ، بيروت : 1984 ، ص 154 .

١- مقدار الزيادة المستهدفة في الناتج القومي .

٢- المقدار اللازم من الأنفاق الاستثماري من اجل الحصول على وحدة واحدة من الإنتاج .

وهناك نوعان من التمويل هما (١) :-

١- التمويل من المصادر الاعتيادية وهي المصادر أو منابع الاعتيادية التي تحصل الحكومة على مواردها المالية منها بصورة طبيعية و سنوية وبشكل تقليدي منها على سبيل المثال لا الحصر ، إيرادات الضرائب والرسوم ، وهذا يعرف بالتمويل الداخلي وان حجمه وأي تغييرات تطرأ عليه تؤثر على النشاط الاقتصادي بشكل عام وبقدرة الحكومة في توفير السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع .

٢- تمويل من مصادر غير اعتيادية وهي المصادر الاستثنائية التي تلجأ اليها الدولة نتيجة لمواجهتها عجزاً في الحصول على التمويل من الموارد الاعتيادية لتمويل الزيادة في أنفاقها السنوي فلتجأ إلى هذه المصادر للإقراض من السلطات النقدية في البلد ( التمويل بالعجز ) أو اللجوء إلى الإقراض من الخارج ( من الحكومات أو المؤسسات والمنظمات الدولية أو المصارف الأخرى ) ومن خلال ذلك يمكن أن نقول إن الحكومة تؤثر تأثيراً كبيراً من خلال القرارات التي تتخذها بشأن أنفاقها وتحصل على إيراداتها من النشاط الاقتصادي ومعدلات نموه وتوزيع الموارد بين الاستخدامات المختلفة وما تتركه من آثار مباشرة وغير مباشرة في توزيع الدخل.

---

<sup>١</sup> - حمدية شاكر ، مصدر سبق ذكره ، ص 22-21.

## المبحث الثاني

### عجز الموازنة اشكاله واسبابه

تعتبر مشكلة عجز الموازنة العامة من المسائل و القضايا الجوهرية التي أثارته اهتمام الباحثين في دول العالم ، فهي من المشكلات المالية التي المتميزة بتطويرها الذي يصيب كافة المجالات : الاجتماعية ، السياسية و الاقتصادية في ظل تقلص المواد ، و اتساع الحاجات.

وقد تعدت المشكلة كونها قضية تواجهها دول العالم الثالث ، بل و حتى الدول الصناعية المتقدمة أصبحت تنظر إلى عجز الموازنة العامة كمشكلة حقيقية تتطلب تخطيطا دقيقا و جهدا كبيرا .

يمثل العجز في الموازنة العامة الفارق السلبي . موازنة توسيعية من خلال زيادة المصروفات التي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب الكلي دون أن يرافقها زيادة في المداخل

#### • أولاً: مفهوم عجز الموازنة الحكومية

أن عجز الموازنة الحكومية يحصل عندما تنفق الحكومة أكثر مما تحصل عليه ، وحجم العجز عادة هو قضية سياسية واقتصادية مهمة، لذا يقصد بالعجز هو الزيادة في مجموع إنفاق الحكومة على الإيرادات الحكومية ، أي أنه يساوي صافي الزيادة في اقتراض الحكومة مضافا إليه صافي النقص في حقوقها وأرصدها النقدية<sup>(١)</sup> ، كما يقصد بالعجز هو مقدار ما تنفقه الحكومة كل سنة بما يفوق ما تقرضه من ضرائب ورسوم وإيرادات تحصل عليها.

١ . نبيل الروبي ، (نظرية التضخم ) ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٧٣ ، ص ٢٧٣ .

ويعد العجز أحيانا صمام أمان للاقتصاد ، خاصة في فترات الركود الاقتصادي من خلال تحفيز إنفاق القطاع الخاص ، فتقوم الحكومة بإحداث عجز مقصود بالموازنة لتسحب الاقتصاد من حالة الركود إلى حالة الانتعاش ، فزيادة العجز سيولد دخل إضافي للجمهور ، بحيث يجنب هذا الدخل الأفراد الانخفاض في استهلاكهم وذلك لأن الإنفاق الكلي لا ينخفض بدرجة كبيرة لذا يحصل الانخفاض في المدفوعات الضريبية، وهنا يمكن استخلاص الأمور الآتية:

١. يعد عجز الموازنة تجاوز النفقات العامة على الإيرادات العامة.
٢. قد يكون العجز المقصود مفيدا ، ويساعد على تخطي الأزمات الاقتصادية وخاصة أزمة الركود التي عادةً ما تتزامن مع سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي (الطلب الكلي) لمجاراة العرض المتزايد .
٣. يزداد العجز في الموازنة الحكومية عندما يكون مقصودا ، وينتج عن ذلك إذا أصبح أداة مهمة من أدوات السياسة المالية التي تمارس تأثيراتها على مجمل المتغيرات الاقتصادية ومنها سعر الصرف .

#### • ثانيا: أشكال عجز الموازنة الحكومية

هنالك أشكال كثيرة لعجز الموازنة الحكومية ، ويعد العجز المقصود (المنظم) أهمها ، إذ يختلف عن سائر أشكال العجز كونه متعمداً من قبل الحكومة بفعل سياساتها لمعرفة تأثيراته على المتغيرات الاقتصادية ، والى جانب عجز الموازنة المقصود سيتم التطرق إلى سائر أشكال العجز وعلى النحو الآتي :-

## ١. العجز المقصود ( المنظم )

يعد عجز الموازنة الحكومية المقصود من أهم أشكال العجز ، فهو الإجراء الذي تتخذه الحكومة عند تعرض الاقتصاد إلى أزمة ، فعند حدوث كساد بسبب تدهور حجم الطلب الكلي الفعال ، وتراجع القوة الشرائية للسلع والخدمات عندها تكون الحكومة أمام ثلاثة خيارات ، أما أن تلجأ إلى تخفيض الضرائب أو زيادة النفقات العامة ، أو كلاهما ، حيث الخيارات الثلاثة ستؤدي إلى إحداث عجز مقصود (١) .

وتعتبر نظرية العجز المقصود من نتاج آراء (كينز) ، إذ تؤكد ، أن على الحكومة زيادة الطلب الكلي الفعال من أجل تحريك الاقتصاد مرة أخرى ، بحيث يزداد الاستخدام حتى يصل حده الأقصى في استغلال الطاقة الإنتاجية ، ولإحداث زيادة في الطلب الكلي الفعال ، تقوم الحكومة باتباع سياسة مالية توسعية، وينتج عن هذه السياسة زيادة في الإنفاق الحكومي و /أو تقليل الضرائب ، فالسياسة المالية التوسعية تزيد من الطلب الكلي مادام الإنفاق الحكومي يضيف إلى تيار الدخل أكثر مما تسحب منه الضرائب ، وفي الوقت نفسه ، فإن خفض المعدلات الحدية للضرائب يحفز العرض الكلي مادامت تدعم الدافع إلى الاستخدام المنتج والكفاء للموارد ، إذ تؤدي الزيادة في الطلب الكلي إلى زيادة الدخل الحقيقي فتزداد معه القوة الشرائية للأفراد ، وعندها تكون السياسة المالية التوسعية سليمة (٢) ، وبالتالي ستحدث زيادة في الطلب الخاص الفعلي ويرافق هذه الزيادة ارتفاع في حجم النفقات العامة في المجالات كافة ، كالإنفاق على المشروعات الاقتصادية

١ . علي العربي ، وعبد المعطي عساف ، ( إدارة المالية العامة ) ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٣ .

٢ . جيمس جوار تيني ، وريجارد استروب ، ( الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ) ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٩٨٨ ، ص ٣٣٩ .

والاجتماعية ، وتزايد الإعانات والمساعدات التي تمنح للمشاريع ذات النشاط الإنتاجي ، الأمر الذي يقود إلى ارتفاع الطلب الفعلي العام والخاص مما يتيح للاقتصاد فرصة أخرى للخروج من الأزمة<sup>(١)</sup>.

ويتحدد نطاق تطبيق نظرية العجز المقصود في الدول المتقدمة اقتصادياً، فهناك شروط لنجاح سياسة العجز المقصود أبرزها :-

١. تتمتع الدول المتبعة لهذه النظرية بمرونة عالية في الجهاز الإنتاجي.
٢. وجود موارد طبيعية معدة للاستغلال مع توفر رؤوس أموال إنتاجية ، مما يؤدي إلى الاستجابة للزيادة في الطلب الكلي الفعال.
٣. يترتب على زيادة الطلب الكلي زيادة في الدخل الحقيقي من دون أن يمارس تأثير قوي على المستوى العام للأسعار ، الأمر الذي لا يولد نتائج تضخمية ومن ثم المحافظة على قيمة العملة وقوتها الشرائية<sup>(٢)</sup> .

وتتبع الدول المتقدمة هذا العجز لكي تحرك أسعار صرف عملاتها بما يتناسب مع وضعها الاقتصادي ، إذ يعد سعر الصرف هو المؤشر الحقيقي على قوة اقتصاد الدولة، أما في الدول النامية ، فالأمر يختلف إذ أن الجهاز الإنتاجي لهذه الدول لا يتسم بالمرونة لذا لن يستجيب للزيادة التي قد تحصل في الطلب الكلي على الرغم من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك (MPC) ومعامل المضاعف فيها.

وبعبارة أخرى ، فإن الزيادة في الطلب الفعلي لن يترتب عليه زيادة في إنتاج السلع والخدمات ، وتتحصر الزيادة في الدخل النقدي وليس الدخل الحقيقي

---

١ . طاهر الجنابي ، ( دراسات في المالية العامة ) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨٨ .

٢ . هاشم محمد عبد الله العركوب ، ( عجز الموازنة العامة للدولة - دراسة تحليلية في أسبابه وأثاره ومعالجته لبلدان مختارة مع الإشارة خاصة للعراق (١٩٧٣-١٩٩٣) ، أطروحة دكتوراه ، مقدمة الى جامعة الموصل ، كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، الموصل ، ١٩٩٧ ، ص ٢٠ .

، الامر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وحدوث تضخم ، وبالتالي تدهور قيمة العملة ، فتأخذ القوة الشرائية للعملة بالانخفاض ( انخفاض قيمتها )، لذا فإن مجال تطبيق نظرية العجز المقصود يمارس تأثيرا قويا في الدول المتقدمة، وان يكن مؤقتا من أجل تحسين الوضع الاقتصادي، فالاستمرار في إتباع هذا العجز سيكون ذا آثار سلبية على مستوى الأسعار وقيمة العملة، فبدلا من أن تكون سبيلا للخروج من الأزمة تصبح مشكلة من الصعب السيطرة على آثارها .

## ٢. العجز الهيكلي

يحدث هذا العجز إذا لم تغطِ الإيرادات العامة بصورة مستمرة النفقات العامة ، ويعود هذا الوضع إلى زيادة الإنفاق الحكومي بمعدل يزيد عن القدرة المالية للاقتصاد وتحمله للأعباء ، ويشير إلى وجود خلل في هيكل الاقتصاد القومي نفسه بحيث يصعب حل هذا العجز إذا تم الاستعانة بالوسائل المالية فقط ، فيمكن إن تضاف عوامل اقتصادية متعددة ، وبالإمكان التخفيف من حدة العجز الهيكلي من خلال وسيلتين هما (١) :-

### - الوسيلة الأولى:- تخفيض النفقات العامة

ويعني تخفيض معدل الزيادة في الانفاق الحكومي ، على إن لا يتم ذلك بطريقة عشوائية ، فكما هو معروف ، أن إنتاجية النفقات العامة تختلف حسب طبيعة النفقة، منها عديمة الإنتاجية ، وقليلة الإنتاجية ، وعالية

---

١ . عادل احمد حشيش، (أصول المالية العامة)، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٢، ص ص ٣٩٤-



الإنتاجية ، وبناءا عليه ، يتم التركيز على نفقات الإنتاجية العالية بما يتوافق مع السياسة الاقتصادية والمالية (١) .

### - الوسيلة الثانية :- زيادة الإيرادات العامة

تعتبر هذه الوسيلة النتيجة الحتمية للنتائج الناشئة من تخفيض النفقات العامة (الوسيلة الأولى) ، حيث يترتب على زيادة إنتاجية الإنفاق الحكومي زيادة الدخل القومي ، وبالتالي زيادة في الجزء المقتطع من الدخل لتغطية الإنفاق العام الذي قد يكون اقل إنتاجية -أحيانا - من الإنفاق الخاص . بسبب الخلل في التنظيم ، وتدني مستوى الوسائل الفنية عن مستوى التقدم العلمي والتكنولوجي ؛ لذا يقتضي الامر تخفيض الضرائب لوضع جزء كبير من الدخل القومي تحت تصرف القطاع الخاص ليكون عاملاً تشجيعياً ، بشرط عدم إلحاق الضرر بالمصلحة العامة (٢) .

نستخلص مما تقدم ، أن العجز الهيكلي يحدث بسبب عدم كفاية الإيرادات العامة للنفقات العامة وبصورة دائمة نتيجة للاختلال الهيكلي الحاصل في الاقتصاد الوطني فيكون من الصعب معالجته ، ولكن توجد وسيلتين للتقليل من العجز الهيكلي وهما ، تخفيض النفقات العامة، وزيادة الإيرادات العامة .

### ٣. العجز المتراكم

تبين نظرية العجز المتراكم ، إلى أن عجز الموازنة في أوقات الأزمة أمر طبيعي فعند زيادة النفقات العامة ، وتخفيض الضرائب سيؤدي إلى حصول عجز ، ولا يكون هنالك تخوف من تراكم العجز سنة بعد أخرى وعند حدوث

١ . المصدر السابق نفسه ، ص ٣٩٨ .

٢ . طاهر الجناحي ، (دراسات في المالية العامة) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤٠-٣٤١ .

الازدهار في الاقتصاد ستزداد إيرادات الضرائب ، بحيث تتمكن الدولة عن طريق الفائض الحاصل في الضرائب تغطية العجز الحاصل من السنوات السابقة<sup>(١)</sup>.

يتميز العجز الهيكلي عن تقوم الحكومة بأحداثه والرقابة على المصارف والتداول النقدي بصورة عامة مع معرفة اقتصادية عميقة وفي آثاره ، لكي تتمكن الدولة في إحداثه ، أما العجز المتراكم فهو يحصل تلقائياً ، ولكن مع القبول بحدوثه على اعتقاد عند حدوث فائض تستطيع الدولة من خلاله تغطية العجز<sup>(٢)</sup> .

ونستنتج من هذا ، أن العجز من الممكن أن يتراكم سنة بعد أخرى لأنه يكون سبيلاً للتخلص من الأزمة وخاصة أزمة الركود فإذا ما حدث فائض في أي سنة من السنوات من الممكن استخدامه في تغطية عجز الموازنة .

#### ٤ . العجز المؤقت ( العجز الدوري )

يرتبط العجز المؤقت بمستوى النشاط الاقتصادي وبالتقلبات الاقتصادية المؤثرة فيه ، فالموازنة المتوازنة توازناً سابقاً بتوافق نفقاتها العامة مع إيراداتها ، قد ينتج عنها عجز ناشئ عن انكماش الموارد المالية العامة المحصلة نتيجة انخفاض الدخل القومي ، ويمكن القبول بهذا العجز كونه مؤقتاً وخاصة إذا تم إتباع سياسة مالية محددة ومرسومة تبعاً لتوازن الاقتصاد القومي ، ووسيلة معالجة هذا العجز أما من خلال تخفيض

---

١ . خطار شبلي ، (العلوم المالية - الموازنة ) ط ٤ ، دار المنشورات الحقوقية ، لبنان ، ١٩٧٩ ، ص ٢١٦ .  
٢ . حسن عواضه ، وعبد الرؤوف قطيش ، (المالية العامة ، الموازنة والضرائب والرسوم ) ، ط ١ ، دار الخلود للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص ٢٧٦ .

الانفاق الحكومي أو زيادة الإيرادات العامة أو اللجوء إلى تلك الوسيلتين معاً ، ولكل وسيلة خط سير خاص بها<sup>(١)</sup> .

## ٥. عجوزات الضعف وعجوزات القوة

تعد عجوزات الضعف والقوة من الأشكال الجديدة لعجز الموازنة الحكومية فيعبر عن عجوزات الضعف بأنها العجز الناجم عن ضعف الإدارة الحكومية وعدم قدرتها على تحقيق الإيرادات من جانب والإنفاق غير العقلاني من جانب آخر .

أما الشكل الآخر ، عجوزات القوة الناجمة عن المساعدات التي تقدمها الدولة بصيغة إعانات اقتصادية واجتماعية سواء للأفراد أم للمشروعات ، لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية والعمل على رفع معدلات النمو في القطاعات الاقتصادية<sup>(٢)</sup> .

ونجد أن الشكليين يختلفان فعجوزات الضعف تظهر بسبب سوء الإدارة الحكومية للموازنة ولكلا جانبي الموازنة ، أما عجوزات القوة تحدث بسبب المساعدات الحكومية المقدمة للقطاع الخاص .ولكن الصفة المشتركة بين هذين الشكليين هي كونهما من الإشكال الجديدة لعجز الموازنة الحكومية .

### • ثالثاً: أسباب عجز الموازنة الحكومية

قد يختلف بعض الاقتصاديين في تحديد الأسباب المؤدية إلى حدوث عجز في الموازنة الحكومية، ولكن من أبرز أسباب عجز الموازنة الحكومية، هي تزايد

١ عادل احمد حشيش ،(أصول المالية العامة ) ،مصدر سبق ذكره ،ص ٣٩٧-٣٩٩ .

٢ . هاشم محمد عبد الله العكروب ، (عجز الموازنة ...)، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤ .

النفقات العامة وانخفاض الإيرادات العامة. اذ يمكن تلخيص الأسباب الرئيسية فيما يلي :

- التوسيع في دور الدولة للإنفاق العام ، و ذلك من خلال زيادة متطلبات و احتياجات المواطنين .
- ضعف النمو الاقتصادي و تقلص مداخيل الدولة .
- ارتفاع الضرائب غير المباشرة خاصة ، وهو ما يؤدي الى ارتفاع الأسعار ، و الذي ينتج عنه المطالبة برفع الأجور أي ضرورة تدعيم الدولة للأجور .
- ارتفاع الاقتطاعات على العائدات للعائلات يؤثر على القدرة الشرائية ، و من ثم على ادخارهم .

## المبحث الثالث

### العلاقة بين النفقات العامة و عجز الموازنة العامة

قد يكون هنالك مبررات لسماح الحكومات بوجود عجز في الموازنة إذا كان نمو الإنفاق الحكومي يؤدي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية منشودة فمثلاً زيادة الاستثمار العام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بسبب الرغبة في تحسين البنية الأساسية المادية، قد يؤدي إلى ارتفاع نسبة العائد على رأس المال الخاص<sup>(١)</sup>. وقد تمثل زيادة الإنفاق على التعليم أو الرعاية الصحية، حجة قوية لتعزيز رأس المال البشري للبلاد. ولكن من الصعب استعمال هذه المقولة لتبرير نمو العجز في الموازنات العامة والدين ، أذ ليس من الواضح، ما إذا كان ارتفاع مستويات الأنفاق الحكومي العام يعد أمراً فعالاً في تعزيز الأهداف الاقتصادية أو الاجتماعية أو لا<sup>(٢)</sup>. وقد يكون من جهة أخرى أن عجوزات الموازنة أمراً ملائماً في بعض الأحيان نظراً للمزايا الناتجة عنها فيما يتعلق بانتهاء خط الموازنة في فرض الضرائب، وإذا كان للإنفاق الحكومي أن يكون مرتفعاً في أي من هذه الأسباب كوقوع كارثة طبيعية، مثلاً أو كمدفوعات الحروب وغيرها من الأسباب التي قد يكون أثرها سلبي على اقتصاد تلك الدولة، على العموم أن زيادة في النفقات تؤدي الى زيادة العجز بافتراض ثبات العوامل الأخرى . وأن انخفاض النفقات العامة تؤثر إيجاباً على عجز الموازنة، أي أن العلاقة بينهما عكسية، ولكن هنالك درجات في التأثير على عجز الموازنة العامة سيتم توضيحها في أدناه.

#### • أولاً: تزايد النفقات مع ثبات الإيرادات

(١) صندوق النقد الدولي ، أفاق الاقتصاد العالمي ، واشنطن ، مايو ١٩٩٦ ، ص ٦٠،

(٢) المصدر نفسه، ص ٦١.

يمكن السبب الرئيس وراء حدوث العجز في الموازنة العامة هو تزايد النفقات العامة، وقد تكون هذه الزيادة دافعاً لتحريك النشاط الاقتصادي، وبافتراض أن نسبة الضرائب والإيرادات الأخرى تبقى ثابتة بمعنى الإيرادات الحكومية المستحصلة من القطاع الخاص وغيرها لا تتغير بما فيها (الضرائب والمساهمات الاجتماعية والمنح والإيرادات الأخرى، وبيع الموجودات غير المالية)<sup>(١)</sup>، وبالمقابل هنالك زيادة في النفقات الحكومية، وفي هذه الحالة سيحدث العجز الناجم من اتساع حجم النفقات العامة، ولكن السؤال ما هي الآثار التي تترتب على تلك الزيادة في النفقات.

من الواضح أن تأثيرات هذه العملية تعتمد على نوع النفقات العامة استهلاكية أو استثمارية.

وكلا النوعين سينعكس في زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد وستكون آثارهما متماثلة حسب مستوى النشاط الاقتصادي وطبيعة النظام الاقتصادي القائم متقدم أو نامي. فزيادة الإنفاق العام الاستهلاكي في دولة رأسمالية متقدمة عند مستوى التشغيل الكامل للموارد حتما سيساهم في إحداث التضخم كذلك في الدول النامية التي لا تملك اقتصاداتها مرونة الجهاز الانتاجي لها على سبيل المثال دولة العراق.

أما الإنفاق العام الاستثماري وهو أحد متغيرات الطلب الكلي في الاقتصاد فزيادته تؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل سواء بشكل مباشر عن طريق زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد أو من خلال عمل مضاعف الإنفاق الحكومي الاستثماري.

---

(١) البنك المركزي المديرية العامة للإحصاء الأبحاث ، النشرة السنوية ٢٠٠٧ ، (إيرادات الموازنة العامة للدولة

إن ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي تتضافر بأسباب عدة منها أسباب ظاهرية (كإنخفاض قيمة النقود، واختلاف الفن المالي وتوسع إقليم الدولة وعدد سكانها ) وأسباب حقيقية كالأسباب الاقتصادية والاجتماعية والمالية<sup>(١)</sup>، وطبقاً لقانون فاجنر (wagner's law) تتزايد نسبة الإنفاق الحكومي للناتج القومي الإجمالي مع التطور الاقتصادي والاجتماعي.

ويمكن تفسير فكرة فاجنر بمرونة الطلب الدخلية ( Income Elasticity of demand ) فعندما يتزايد الدخل القومي يتزايد الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة بنسبة أكبر ما دامت مرونة الخدمات أكبر من الواحد الصحيح.

وفي العراق هنالك عوامل عدة ساهمت في تزايد النفقات العامة وأحداث العجز في الموازنة العامة منها عوامل اقتصادية تتعلق بطبيعة السياسات الاقتصادية المتبعة، وعوامل اجتماعية تتعلق برغبة الحكومة بتحقيق التوازن الاجتماعي والقضاء على البطالة وأخرى حربية إذ يلاحظ إن أبرز مظاهر زيادة النفقات العامة هي النفقات العسكرية.

#### • ثانياً: تزايد النفقات العامة بنسبه اكبر من زيادة الإيرادات العامة

إن زيادة النفقات العامة قد يصاحبها زيادة في الإيرادات العامة ولكن ليس بالنسبة نفسها من الزيادة، فالنفقات العامة في تزايد مستمر وتحكمها ظاهرة

(١) أنظر في ذلك:

أ- د. عادل فليح العلي وطلال محمود كدأوي ، (اقتصاديات المالية العامة ) ، الكتاب الأول ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ١٩٨٨ ، ص١٥٢-١٥٤

ب- د. عبد العال الصكبان ، (مقدمة في علم المالية العامة والمالية (العراق في ) ، ج ١ ، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر ، الموصل ١٩٧٦ ، ص١٠٠ - ١٠١

ازدياد النفقات العامة وهي ظاهرة هيكلية تواجه معظم دول العالم المتقدم والنامي أما زيادة الإيرادات العامة فقد لا تستطيع أن تسد هذه النفقات العالية.

### • ثالثاً: ثبات النفقات مع انخفاض الإيرادات

قد يكون سبب العجز في الموازنة العامة هو ناتج عن انخفاض في إيرادات الدولة (ومنها الضرائب)، والناتج عن انخفاض في مستويات كل من الاستثمار والدخول فضلاً عن التهرب الضريبي وانخفاض الوعي الضريبي. فضلاً عن الموارد الأخرى غير الضريبية كالإيرادات النفطية مثلاً والتي تشكل نسبة عالية جداً تصل الى نسبة ٩٥% من إيرادات الدولة في العراق<sup>(١)</sup>، هذه الإيرادات تتذبذب حسب سعرها في الأسواق العالمية وذلك لاعتماد أسعار النفط على العرض والطلب، وانخفضت الإيرادات النفطية أو أصبحت منخفضة بعد فرض الحصار الاقتصادي على العراق طوال مدة التسعينيات وبداية القرن الواحد والعشرين، فقد حددت قرارات الامم المتحدة في التسعينيات من القرن الماضي أن تكون إصدارات النفط للعراق ضمن مذكرات التفاهم وقسم منها يذهب إلى بعض الدول كتعويضات وبالتالي سوف تقل نسبة الإيرادات النفطية بنسبة كبيرة مقارنة بالنفقات العامة للحكومة (المتزايدة لإعادة اعمار ما أحدثته الحرب) في تلك الحقبة الزمنية وغيرها من المعوقات التي تعمل على قلة الإيرادات .

فضلاً عن ما سبق قد يكون هنالك عجز ناتج عن انخفاض في النفقات وانخفاض في الإيرادات ولكن بنسبة أكبر من النفقات، وقد يكون العجز ناتج

(١) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة السنوية ٢٠٠٧ ، ص ٤٠



عن زيادة في النفقات مع انخفاض في الإيرادات. وقد يكون الإيرادات بسبب  
التهرب أو التجنب الضريبي والذي يعود لعدة أسباب منها:

١- إعفاء العديد من الأوعية الضريبية كالأراضي الزراعية والشركات.

٢- وجود الفساد الإداري والمالي.

### أسباب تزايد النفقات العامة

يكن السبب وراء حدوث عجز في الموازنة إلى تزايد النفقات العامة مع ثبات  
الإيرادات العامة، فقد تكون الزيادة دافعا لتحريك الأنشطة الاقتصادية التي تسمح  
للدولة بالتدخل في النشاط الاقتصادي في شتى المجالات الاقتصادية  
والاجتماعية<sup>(١)</sup>.

وهناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى تزايد النفقات العامة والتي قسمت إلى  
أسباب ظاهرية ، وأسباب حقيقية ، وسنحاول استخلاص أهم فقراتها وكما يلي:-

### ١- الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة

ويقصد بالأسباب الظاهرية هي الأسباب التي تؤدي إلى تزايد حجم النفقات  
العامة ، دون أن يقابلها زيادة في كمية السلع والخدمات المستخدمة في  
إشباع الحاجات العامة<sup>(١)</sup> يرجع سبب تزايد النفقات ظاهريا إلى مجموعة من  
الأسباب أبرزها :-

### أ- انخفاض قيمة النقود

يؤدي التدهور المستمر في قيمة النقود إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدات  
النقد المتداول بسبب ارتفاع الأسعار ، فأصبحت تدفع مبالغ طائلة لشراء

---

١ . محمد عبد المنعم عفر، واحمد فريد مصطفى ، (الاقتصاد المالي ...)، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٥-  
٣٤١.

١ . احمد زهير شامية ، وخالد الخطيب ، (المالية العامة )، ط٢، عمان ،تشرين الأول ١٩٩٩ ، ص ٨٤.

الكمية نفسها من السلع والخدمات التي كان يشتري بها، وعليه فزيادة النفقات العامة قد تؤدي إلى ارتفاع أسعار تلك السلع والخدمات وليس الزيادة في كمية السلع والخدمات أو نوعيتها<sup>(٢)</sup> .  
ومن هنا تنشأ علاقة طردية مابين الأسعار والنفقات العامة ، فارتفاع الأسعار تتطلب المزيد من النفقات الذي يعنى انخفاض قيمة النقود ، وعليه لابد أن نقارن مابين حجم النفقات العامة في فترات معينة ولقياس الزيادة فيها مع إدخال التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار<sup>(٣)</sup> .

### ب- اختلاف الفن المالي

قد تعزى الزيادة في النفقات العامة إلى التغيير في الفن المالي وتغير طريقة قيد الحسابات المالية ، حيث يحدث تعديل في بدء السنة المالية الجديدة الامر الذي يؤدي إلى تزايد الإنفاق العام ويعزى سبب ذلك هو انتقال الحكومة في تنظيم حساباتها من نظام الموازنة الصافية إلى الموازنة الإجمالية ، وبالتالي حدوث ارتفاع في حجم النفقات العامة ، لأن نظام الموازنة الإجمالية يدرج كل ما يتعلق بالنفقات والإيرادات العامة للموازنة ، التي تعد من الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة<sup>١</sup> .

### ت- اتساع إقليم الدولة وعدد سكانها

يؤدي اتساع إقليم الدولة إلى تزايد النفقات العامة لمواجهة مطالب الأقاليم الجديدة المضافة إلى الدولة ، فعلى الرغم من اتساع رقعة الدولة وتزايد النفقات إلا أنها لن تؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من هذه الزيادة ، كما

٢ . علي العربي ، وعبد المعطي عساف ، (إدارة المالية العامة ) ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٣ .

٣ . عادل فليح العلي ، وطلال محمود كداوي ، (اقتصاديات المالية العامة ) ، الكتاب الأول ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٨٨ ، ص ١٥٢ .

١ عبد العال الصكبان ، ( مقدمة في علم المالية العامة والمالية العامة في العراق ) ، ج ١ ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٧٦ ، ص ١٠٠ .

يؤثر عدد السكان في حجم النفقات الذي يأخذ بالارتفاع لمواجهة الأعباء الإضافية ، ولا تقود هذه الزيادة في النفقات إلى ارتفاع عدد السكان فحسب ، بل إلى التغيرات الهيكلية في السكان ، وارتفاع نسبة الأطفال ، وزيادة نفقات تعليمهم ، فضلاً عن كبار السن والحاجة إلى إنفاق معاشاتهم<sup>(١)</sup>. كل هذا وغيره سيعمل على تزايد النفقات العامة زيادة ظاهرية ، التي ستخلق اختلالاً في الموازنة وحدث العجز ، الأمر الذي يتطلب اللجوء إلى وسائل مختلفة لتغطيته .

## ٢- الأسباب الحقيقية لازدياد النفقات العامة

يقصد بالأسباب الحقيقية، تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة الناتجة عن زيادة عدد الحاجات العامة التي تقدمها الدولة للإفراد من السلع والخدمات إذا بقيت مساحة الدولة وعدد سكانها بدون تغير<sup>(٢)</sup> وتوجد عدة أسباب حقيقية لزيادة النفقات العامة، التي ترتبط بزيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ومن ابرز هذه الأسباب مايلي :

### أ- الأسباب الاقتصادية

تعد من أهم الأسباب لزيادة النفقات العامة، الذي يتمثل في توسع الدولة بقيام المشروعات العامة التي كانت حكراً على القطاع الخاص، فالدولة بتدخلها وقيامها بالمشروعات الاقتصادية بما يخدم الأفراد لاعتبارات سياسية واجتماعية تفوق أهمية الربح المادي الذي كان يسعى إليه القطاع الخاص، كما أن هناك سبباً حقيقياً لتزايد النفقات العامة الذي يتمثل في زيادة حدة المنافسة الاقتصادية بين الدول المنتجة الذي يدفع

١ . احمد زهير شامية وخالد الخطيب ، (المالية العامة )، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٦-٨٧.

٢ . طاهر الجنابي ، (دراسات في المالية العامة ) ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠١-١٠٢.

معظم الحكومات إلى مساعدة المنتجين والمصدرين المحليين عن طريق منحهم الإعانات، وتيسير القروض لهم، وإعفاءهم من بعض الضرائب والرسوم، كل هذه الإجراءات في الموازنة ستحمل الحكومة بعض النفقات الإضافية<sup>(١)</sup>.

#### ب- الأسباب الاجتماعية

تعد هذه الأسباب مبدأ عاماً يقود إلى نمو الاقتصاد القومي عن طريق التوسع في الإنفاق الحكومي. وتعمل هجرة السكان إلى المدن الصناعية الكبيرة على زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات العامة، كالتهليم والصحة، وغيرها من الخدمات العامة بسبب الحاجات المتزايدة بحيث أصبح الأفراد يطالبون الدولة بأداء وظائفها التي لم تكن ضمن نطاق اختصاصها، مما يترتب على الدولة أن تزيد من إنفاقها لتلبية الحاجات المتزايدة<sup>(٢)</sup>.

#### ت- الأسباب المالية

واجهت الكثير من الدول الصعوبات للحصول على القروض لتمويل إنفاقها خاصة بعد إتباع الفكر الكينزي، إلا أن هذه الصعوبات تضاءلت عندما لجأت الدولة إلى إصدار السندات وبيعها للأفراد، بعد أن قدمت الامتيازات لمشتري السندات، كالإعفاء من الضرائب، وأسعار فائدة عالية، إذ أدى اللجوء إلى القرض العام إلى زيادة الدين العام وزيادة نفقات خدمته، ومن ثم زيادة النفقات العامة، وكذلك عند وجود فائض في الموازنة الحكومية قد يشجع الدولة على إنفاقه في أوجه غير

١ . علي العربي، وعبد المعطي عساف، (إدارة المالية العامة)، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٨-٤٩ .

٢ . طاهر الجنابي، (دراسات في المالية العامة)، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢ .

ضرورية ، مما يزيد من النفقات العامة (١) ، وفي بعض الحالات تضطر الدولة إلى تطبيق سياسة تقييدية على إنفاقها ، إلا أن هذه السياسة لاتنجح لان الدولة في هذه الحالة قد وصل حجم إنفاقها إلى مستوى تعجز عن تقليله.

والجدير بالذكر أن تزايد النفقات العامة لايتوقف على الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والمالية، حيث توجد عوامل أخرى منها السياسية ، والإدارية ، والحربية، والتاريخية التي تزيد من حجم الانفاق الحكومي ومن ثم تكون سببا من الأسباب المؤدية إلى حدوث عجز في الموازنة الحكومية.

---

١ . رفعت المحجوب ، (المالية العامة ) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ص ٦٤-٦٥ .

## الخاتمة

### النتائج:

- ان العلاقة بين الانفاق الحكومي وعجز الموازنة وثيقة جدا، حيث أن زيادة في النفقات تؤدي الى زيادة العجز بافتراض ثبات العوامل الاخرى. وأن انخفاض النفقات العامة تؤثر إيجابا على عجز الموازنة، أي أن العلاقة بينهما عكسية، ولكن هنالك درجات في التأثير على عجز الموازنة العامة.
- اشكال عجز الموازنة متعددة كما تختلف أسبابها وتأثيراتها،
- قد لا يكون عجز الموازنة امرا سيئا في كل احواله بل قد يكون حالة إيجابية تتخذها بعض الدول للحفاظ على توازن اقتصادها.
- إن ظاهرة ازدياد النفقات العامة لا تكون نتيجة أسباب اقتصادية فقط بل لأسباب سياسية واجتماعية، وقد تجلت هذه الظاهرة بوضوح منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى . حيث لعب الإنفاق الحربي دوراً كبيراً في زيادة الإنفاق العام اذ تطور بشكل كبير وأصبح ظاهرة عالمية ولاسيما في أوقات الحرب الباردة، مما ساهم بشكل كبير في ارتفاع عجز الموازنة.

### التوصيات

- بالنظر لآثار عجز الموازنة في المتغيرات الكلية في الاقتصاد مما يفرض على الحكومة ان تعمل على ترشيد النفقات والاتجاه لزيادة الواردات من اجل الحفاظ على توازن الاقتصاد
- ان تحديد النفقات العامة يجب ان يتم على ضوء إمكانيات البلد وقدرته على تمويل هذه النفقات بشكل ملائم وعلى وفق إمكانيات الاقتصاد القومي،
- ضرورة عدم الاعتماد بشكل مبالغ فيه على إمكانيات الدولة السيادية في تحصيل الموارد اللازمة لتغطية النفقات .

## المصادر والمراجع

- احمد زهير شامية ، وخالد الخطيب ، (المالية العامة )، ط٢، عمان ،تشرين الأول ١٩٩٩ ،
- أكرام عبد العزيز عبد الوهاب (دور السياسة المالية في معالجة المديونية الخارجية) رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد سنة ١٩٩٦ ،
- البنك المركزي المديرية العامة للإحصاء الابحاث ، النشرة السنوية ٢٠٠٧ ، (أيرادات الموازنة العامة للدولة العراقية)
- جيمس جوار تيني ، وريجارد استروب ، ( الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ) ، دار المريخ للنشر ، الرياض، ١٩٨٨
- حسن عواضه ، وعبد الرؤوف قطيش ،،(المالية العامة ، الموازنة والضرائب والرسوم ) ، ط١، دار الخلود للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت ١٩٩٥،
- خطار شبلي ، (العلوم المالية - الموازنة ) ط ٤ ، دار المنشورات الحقوقية ، لبنان ، ١٩٧٩،
- د. صلاح نجيب العمر ، اقتصاديات المالية العامة ، مطبعة العاني بغداد : ١٩٨١
- د. زين العابدين ناصر ، موجز في مبادئ علم المالية العامة المطبعة العربية الحديثة ، ١٩٧٤ ،
- د. طاهر موسى عبد ، د. زهير جواد القتال اقتصاديات المالية العامة مطبعة جامعة بغداد ١٩٨٥
- د. عادل فليح العلي وطلال محمود كدأوي ، (اقتصاديات المالية العامة ) ، الكتاب الأول ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ١٩٨٨،

- د. عبد العال الصكبان ، (مقدمة في علم المالية العامة والمالية (العامة في العراق ) ، ج ١ ، مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر ، الموصل ١٩٧٦ ،
- د. فاضل شاكر الواسطي، اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٧٣
- د. محمد وديع بدوي ، دراسات في المالية العامة دار المعارف بمصر ١٩٦٦
- رفعت المحجوب ، (المالية العامة ) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧ ،
- شاكر محمد شهاب ، أثار النفقات العامة في التنمية الاقتصادية في العراق بعد سنة ١٩٦٨ ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٩ ،
- صندوق النقد الدولي ، أفاق الاقتصاد العالمي ، واشنطن ، مايو ١٩٩٦ ،
- عادل احمد حشيش ، أساسيات المالية العامة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية - مصر : ١٩٩٦
- عادل احمد حشيش، (أصول المالية العامة )، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٢ ،
- عادل فليح العلي ، وطلال محمود كداوي ، (اقتصاديات المالية العامة ) ، الكتاب الأول ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل، ١٩٨٨
- عادل فليح العلي ، (المالية العامة والتشريع المالي ) الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ، الموصل ، ٢٠٠٢
- عبد الحسين زيني ، الحسابات القومية ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٥ ،
- عبد العال الصكبان ، ( مقدمة في علم المالية العامة والمالية العامة في العراق ) ، ج ١ ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٧٦
- علي العربي ، وعبد المعطي عساف ، ( إدارة المالية العامة ) ، مصدر سبق ذكره



- المالية العامة ، د. رفعت المحجوب ، الكتاب الأول ، سنة ١٩٧١ ،
- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، محاضرات في التنمية والتخطيط ، دار النهضة ، بيروت : ١٩٨٤
- محمد عبد العزيز عجمية ومصطفى رشدي شيحة ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، الدار الجامعية بيروت : ١٩٨٢
- نبيل الروبي ، (نظرية التضخم ) ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٧٣ ،
- هاشم محمد عبد الله العركوب ، (عجز الموازنة العامة للدولة - دراسة تحليلية في أسبابه وأثاره ومعالجته لبلدان مختارة مع الإشارة خاصة للعراق (١٩٧٣-١٩٩٣) ، أطروحة دكتوراه ، مقدمة الى جامعة الموصل ، كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، الموصل ، ١٩٩٧ ، ص ٢٠.
- هشام محمد صفوت العمري اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية الجزء الاول الطبعة الثانية مطبعة التعليم العالي بغداد ١٩٨٦